دور مؤسسات وأجهزة الوساطة في ضبط سوق العمل والحد من البطالة في الجزائر
دراسة حالة الوكالــة الوطنيــة لدعـم تشغيل الشباب

The role of institutions and intermediaries in controlling the labor market and reducing unemployment in Algeria: A Case study of the National Agency for Supporting Youth's Employment

أ.غراب أحمد[1]، أ.سالمي حمزة[2]
[1] جامعة الجزائر 3، ahmedness90@gmail.com
[2] جامعة الجزائر 3، hamzaness@gmail.com

تاريخ الاستلام: 11 /2019/03 تاريخ القبول: 29 /2019/06 **تاريخ النشر**: 30 /2019/06

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى توضيح أهم آليات وأجهزة الوساطة في ضبط سوق العمل بالجزائر، حيث يعتبر الاهتمام بقضايا التشغيل، وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة من أهم التحديات التي تواجهها دول العالم بما فيها الجزائر، الأمر الذي يحتم عليها توفير الشروط اللازمة، ووضع هياكل ومؤسسات متخصصة في انتهاج سياسات واستراتيجيات التشغيل بما يسمح لها بتحقيق الأهداف المرجوة. لهذا سنتطرق لأهم أجهزة الوساطة في سوق العمل المعتمدة من طرف الحكومة الجزائرية، مع التركيز على دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ومدى توفيرها لمناصب الشغل لتقليل من حدة البطالة.

كلمات مفتاحية: البطالة، مؤسسات الوساطة في سوق العمل، الوكالة لدعم تشغيل الشباب، السياسات التشغيلية، سوق العمل.

تصنيف JEL: J64، E24، M51، M54.

Abstract:

This study aims to clarify the most important mechanisms and intermediation institutions used in adjusting the labor market in Algeria, in which the employment and enforcement of the efforts in facing the phenomenon of unemployment is a fundament issue that the world, including Algeria, has to deal with. In order to reduce the aggravation of this phenomenon, the Algerian government has to provide suitable conditions, and to appoint framework as far as specialized institutions in using strategies and approaches that allows getting the aims. The intermediation institutions used by the Algerian government in labor market, in addition to the emphasis on the role of the National Agency of Youth Support Employment, also, to what extent this agency can provide work posts to minimize unemployment; all this subjects are going to be discussed in the following essay.

Keywords: Unemployment, Institutions of Intermediary in the Labor Market, National Agency for Supporting Youth's Employment, Operating Policies, Labor Market.

Jel Classification Codes : J64, E24, M51, M54.

المؤلف المرسل: غراب أحمد، الإيميل: ahmedness90@gmail.com

1. مقدمة:

تعتبر ظاهرة البطالة من أهم المشاكل التي تواجهها دول العالم، وتكتسب هذه الخطورة من كونها تمثل جزء غير مستغل من الطاقة الإنتاجية للمجتمع، وما لها من أثار سلبية على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، والجزائر مازالت تعاني من مشكلة البطالة المتفاقمة، نتيجة التحولات الاقتصادية والتي صحبتها خوصصت المؤسسات وتسريح العمال، وكذا غياب سياسة رشيدة لتسيير سوق العمل، من اجل ذلك اتخذت عدة تدابير وآليات لمعالجة هذا المشكل، وذلك من أجل توفير مناصب شغل وخاصة لفئة الشباب خريجي المعاهد والجامعات، والذين تتزايد طلباتهم اتجاه الشغل باستمرار، فأصدرت العديد من التشريعات والقوانين لتنظيم وتحفيز الاستثمار، وكذا انشاء المؤسسات الخاصة في مختلف المناطق الداخلية للوطن، بالإضافة الى تحفيز بعض الانشطة كالفلاحة والصناعة التقليدية مثلا، فتم بموجب تلك التشريعات انشاء هيئات وأجهزة تساهم في خلق التوازنات في سوق العمل، لامتصاص البطالة والرفع من مستوى التشغيل.

وعليه بنيت الدراسة على الإشكالية المتمثلة في السؤال الرئيس الموالي:

ما مدى فعالية أجهزة الوساطة في تنظيم وضبط سوق العمل في الجزائر لتخفيف من حدة البطالة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية ولاستيفاء جوانب الموضوع سنتناول النقاط التالية:

- الجزائر ومشكلة البطالة.
- الوساطة في سوق العمل، ومؤسسات الوساطة المعتمدة من طرف الحكومة الجزائرية في ضبط السوق التشغيل وتخفيف من حدة البطالة.
- دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الحد من تفاقم البطالة (دراسة حالة).

2. الجزائر ومشكل البطالة

1.2 ظهور مشكلة البطالة في الجزائر:

لم يكن مصطلح البطالة شائعاً ومنتشراً خلال سنوات الرخاء الاقتصادي في فترة الستينات والسبعينات وإلى غاية منتصف الثمانينات بحكم الموارد البترولية الكافية نتيجة أسعار البترول المرتفعة آنذاك، غير أن الأزمة البترولية سنة 1986 كان لها الأثر الكبير في بداية ظهور البطالة، بل وفي مدة قصيرة أصبحت تشكل إحدى أهم الانشغالات والتحديات والمشاكل الاقتصادية للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، حيث تشير التقارير الرسمية إلى أن مستوى البطالة في الجزائر بدأ في الارتفاع من 17% في عام 1787 إلى 28% سنة 1995 ليبلغ 30% سنة 1999. هذا الارتفاع جاء نتيجة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية مترابطة.

وعلى شاكلة العديد من الدول، يمكن أن نقسم سوق العمل في الجزائر إلى قطاعين:

- قطاع ريفي يشمل جميع النشاطات الفلاحية؛
- وقطاع حضري يشمل الممارسات المهنية الرسمية وغير الرسمية.

في سنة 1977 كان القطاع الريفي يمتص حوالي 72.2% من مجمل اليد العاملة، غير أن هذه النسبة انخفضت إلى 42% سنة 2003 نتيجة الهجرة السكانية من الأرياف إلى المدن لنوعية الهياكل الاجتماعية وارتفاع الأجور في المدن، وهذا ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة في القطاعات الرسمية، وبروز القطاع غير الرسمي الذي امتص حوالي 36.5% من مجمل معدل التشغيل خارج قطاع الفلاحة سنة 2002، و39% من مجمل نسبة التشغيل في القطاع الحضري[1].

ومع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات شرعت الحكومة الجزائرية في تبني اصلاحات اقتصادية ومالية، كان لها الأثر الكبير على التشغيل سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، فالقطاع العام عرف خلال سنوات التسعينات تسريح عدد كبير من العمال بلغت فقدان أكثر من 400000 منصب عمل، نتيجة برامج التصحيح الهيكلي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي، والذي أدى إلى خوصصة وحل عدد كبير من المؤسسات العمومية في كافة الأنشطة الاقتصادية، وعكس هذا فقد عرف القطاع الخاص ابتداء من 1990 تحسناً ملحوظاً، وساهم في خلق عدد معتبر من مناصب العمل نتيجة تطوره السريع[2].

إن غياب سياسة واضحة للتشغيل، أدى إلى تزايد العمل الموازي غير الرسمي وخاصة في مجال النشاط التجاري، وهذا أدى إلى اكتفاء الحكومة الجزائرية بمحاولات لتوفير مناص عمل مؤقتة، واعتماد نظام التكفل والشبكة الوطنية الاجتماعية والتضامن الوطني. كما أن مختلف الدراسات التي قامت بها الهيئات الحكومية وغير الحكومية بينت نتائج تطبيق سياسة التعديل الهيكلي في هذا المجال والتي كانت كما يلي[3]:

- زيادة البطالة وخاصة لدى فئة الشباب؛
- 45% فقدوا مناصب عملهم نتيجة تطبيق هذه السياسة؛ حيث أن 10% تم تسريحهم من العمل، تم التقليل من العمالة بنسبة 11%، 11.4% نتيجة غلق المؤسسات، 10.1% نتيجة لحل المؤسسات، والبقية نتيجة الذهاب الإرادي؛
- استمرار زيادة نسبة البطالة لدى فئة الإناث؛
- صعوبة إدماج طالبي العمل لأول مرة، وهي أكبر نسبة من البطالين؛
- التهميش الاجتماعي لدى فئة كبيرة من المجتمع هي الشباب؛
- زيادة مناصب العمل التعاقدية والفصلية مقارنة مناصب العمل الدائم، وهذا بدوره يؤثر على السياسة الاقتصادية العامة.

ابتداء من سنة 2000 ومع ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وتحسن مداخيل الدولة، وأمام الأزمة الاقتصادية والاجتماعية شرعت الحكومة الجزائرية سنة 2001 في تطبيق برنامج لدعم النمو الاقتصادي بمبلغ يقدر بـ 525 مليار دينار جزائري (7 مليار دولار أمريكي) على امتداد أربع سنوات، ومن بين الأهداف التي كانت مسطرة في هذا البرنامج هو رفع وتيرة النمو الاقتصادي وخفض نسبة البطالة، وقد سطر هذا البرنامج خلق 626380 منصب شغل دائم و 186850 منصب شغل غير دائم، كما تم تدعيم هذا البرنامج ببرنامج مكمل لدعم النمو رصد له 50 مليار دولار حتى سنة2009.

1.2 تطور معدلات البطالة في الجزائر:

شكل 1: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة [1975–2011]

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، www.ONS.dz.

من خلال الشكل البياني رقم (1) يمكن تحديد الاتجاهات العامة للبطالة خلال العقود الأربعة الماضية من سنة 1970 حتى سنة 2011. حيث يمكن التمييز بين فترات كبرى مر بها الاقتصاد الوطني:

- المرحلة الأولى: تراجعت معدلات البطالة بشكل مطرد من سنة 1970 وحتى سنة 1985. ويعود الفضل في ذلك الى تبني إقامة استراتيجية صناعة ثقيلة في البلد، انطلاقا من نموج "الصناعات المصنعة". باعتبار ان الصناعة قطاع يتميز بكثافة العمالة، وخصصت لهذا القطاع اعتمادات مالية هامة في المخططات الإنمائية الثلاثة. وعرفت هذه الفترة بتطور العمالة بفضل النسب العالية للاستثمارات القومية والظروف الجد ملائمة التي كانت تميُز إمكانية تمويل النشاطات الاقتصادية. إلا ان هذا التطور تراجع بسرعة مع بداية الثمانينات وبالأخص بعد النصف الثاني من هذه العشرية.

- المرحلة الثانية: تمتد من 1986 الى سنة 2000 وتزامنت هذه المرحلة مع الصدمة البترولية، والتي كان نتيجتها التراجع الكبير في الموارد الخارجية للبلاد نتيجة تراجع أسعار النفط. إن هذه الوضعية الخطيرة جدا التي عرفها الاقتصاد الجزائري بداية من سنة 1986، كانت نتائجها سلبية على مختلف الأصعدة خاصة البطالة، حيث ارتفعت هذه النسبة من 13,59% سنة 1985 الى 16,14% سنة 1986، ثم الى 20,04 سنة 1989 ولتصل الى مستويات قياسية بنسبة 29,50% سنة 2000. هذا الارتفاع لم يكن فقط كنتيجة لازمة 1986، بل أيضا كتطبيق حزمة برامج استقرار والتعديل الهيكلي مع بداية التسعينات والمفروضة من قبل مؤسسات برتن ووردز.
- المرحلة الثالثة: من سنة 2001 غاية سنة 2011، تميزت بتعزيز الوضعية المالية الخارجية بفضل ارتفاع مداخيل الجزائر من عائدات صادرات المحروقات بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية. هذا التحسن في الوضعية المالية الخارجية سمح بتحسين مؤشرات سوق العمل، وخاصة معدلات البطالة التي تراجعت من 29,50% سنة 2001 الى 10,00% سنة 2011. الا ان معدلات البطالة في الجزائر تبقى عند مستويات مرتفعة وخاصة بين فئة الشباب وفئة حاملي الشهادات الجامعية.

3. الوساطة في سوق العمل Intermediation on the labor market

يقصد بالوساطة في سوق العمل: معالجة اختلال التوازن بين العرض والطلب في سوق الشغل، أي التركيز على تحليل سلوكيات مختلف الفاعلين من أصحاب العمل، طالبون الشغل والدولة عن طريق مؤسسات الوساطة الحكومية. اما بالنسبة لأصحاب القرار السياسي والقائمين على سوق الشغل، تعني الوساطة المؤسسية: المطابقة بين العرض والطلب في إطار حيادي...اي جعل الطلب والعرض يلتقيان عن طريق توفير المعلومات حول طالبي ا الشغل وعارضيه. وذلك النسق الحيادي هو سبيل مفهوم الوساطة التقليدية التي ظهرت في إطار الثورة الصناعية، وقد تطور مفهوم الوساطة تحت وقع التطورات الاقتصادية والاجتماعية، من دور الحيادي الى دور تعديلي يتمثل في تدخل الحكومي عن طرق سياسات التشغيل وما تتضمنه من آليات وبرامج المساعدة على التشغيل وكذا برامج المرافقة، بالإضافة الى فتح منظومة التعليم والتدريب على محيطها الاقتصادي والاجتماعي وتطوير مخرجاتها الى احتياجات السوق.

1.3 نماذج الوساطة في سوق العمل: بصفة عامة يمكن اجمال الوساطة في سوق العمل الى ثلاث نماذج[4]:

1.1.3 النموذج الأول: الوساطة تبنى على مفهوم الحياد في هذه العلاقة، يعني أن الوسيط يتدخل فقط في نقل المعلومات إلى الطرفين بالشفافية والحيادية الكاملتين. ويسمى هذا النمط بالنموذج الإعلامي(information model).

2.1.3 النموذج الثاني: الوساطة تبنى على التدخلات التعديلية في تحقيق الوساطة، بما يعني توجيه العروض والطلبات نحو هدف معين (تحسين الإنتاجية، أولوية تشغيل حاملي الشهادات). ويسمى هذا النمط بالنموذج الانتقائي (selection model).

3.1.3 النموذج الثالث: الوساطة تبنى على مستوى صياغة عرض الشغل أو طلب الشغل بشكل أفضل، كأن يقترح على صاحب العمل أن يحدد بكل دقة المواصفات المهنية المطلوبة. وعلى طالب الشغل أن يحدد بكل دقة أيضا قدراته وحقيبة مهاراته. ويسمى هذا النمط بالنموذج الهيكلة (structuring model).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الوساطة الرسمية توفق عادة بين هذه النماذج الثلاثة. في حين أن الوسطاء الخواص يركزون على النموذج الهيكلة.

4. مؤسسات الوساطة المعتمدة من طرف الحكومة في ضبط السوق التشغيل وتخفيف من حدة البطالة

تتمثل مؤسسات وأجهزة الوساطة الرسمية في شبكة واسعة من الوكالات التشغيل ومؤسسات تدريب، وآليات لدعم التوظيف التي أنشئت بغرض ادماج البطالين في سوق الشغل، ومن بين هذه الأجهزة سوف نحاول التطرق الى اغلبها لمعرفة مدى اسهامها في تقريب بين طالبين العمل وعارضين الشغل.

وقد تقرر انشاء هذه الأجهزة منذ سنة 1987، وحسب تصنيف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي هي[5]:

- الأجهزة المسيرة من طرف وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛

- الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية؛
- أجهزة حماية وإعادة الإدماج المهني المسيرة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة؛
- أجهزة صيانة وترقية الاستثمار.

شكل 2: يوضح البرامج والأجهزة المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية للحد من تفاقم البطالة

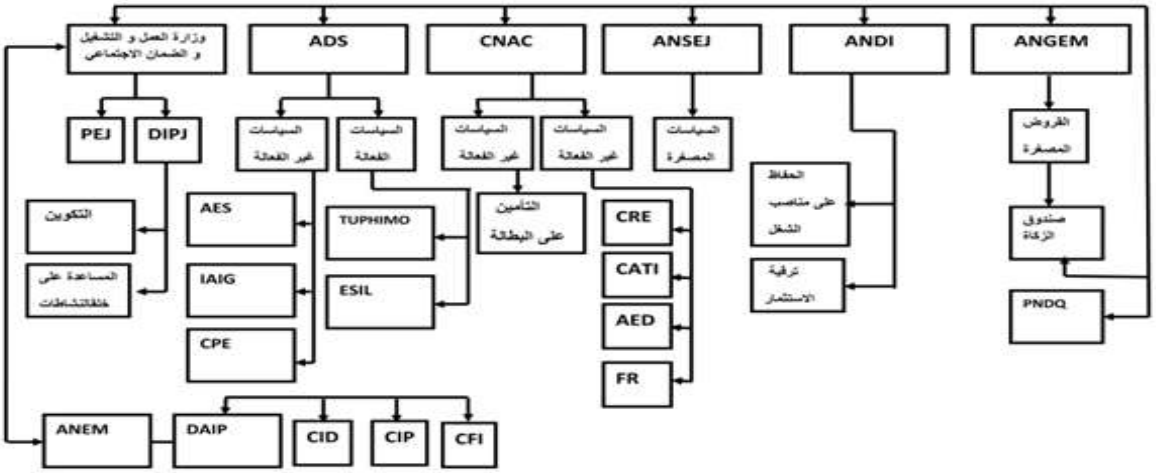

المصدر: دحماني محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر "محاولة تحليل"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تلمسان، 2013/2012، ص 219.

وسوف نحول التفصيل في مختلف هذه الأجهزة فيما يلي:

1.4 الأجهزة المسيرة من طرف وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

أصبحت وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في جوان 2007 مكلفة بمجال الشغل، وذلك من خلال مساهمتها في اعداد السياسة الوطنية للتشغيل ومتابعة تنفيذها والقيام بتقييم وضبط سوق العمل، واقتراح كل التدابير التي من شأنها ترقية التشغيل.

1.1.4 برنامج الشبكة الاجتماعية من خلال جهاز المساعدة على الادماج المهني DIAP: في جوان 2008 شرع تنفيذ إجراءات للمساعدة على الادماج الموجه للباحثين عن العمل لأول مرة، سواء المؤهلين منهم او غير المؤهلين، والذين دخلوا سوق العمل[6].

حسب نص المادة 03 من القانون 126/08 يوجه الجهاز الى ثلاث فئات من طالبي العمل المبتدئين[7]:

- ✓ **الفئة الأولى:** الشباب حاملي شهادات التعليم العالي التقنيين الساميين خرجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني؛
- ✓ **الفئة الثانية:** الشباب خرجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني؛
- ✓ **الفئة الثالثة:** الشباب بدون تكوين ولا تأهيل.

من خلال نص المادة يتضح ان برنامجDIAP يشمل كل فئات شباب المجتمع بدون تمييز وتشمل[8]:

- عقود إدماج خاملي الشهادات (CID) الموجهة لفئة المتحصلين على شهادات جامعية؛
- عقود ادماج المهني (CIP) وتلخص الفئة الثانية من المادة 30 من نفس القانون؛
- عقود التكوين والادماج (CFI) للفئة الثالثة.

2.1.4 الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM: هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 259/90 المؤرخ في 18 سبتمبر1990 المعدل والمكمل لأمر 42/71 المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة بالمرسوم رقم 99/62، تكمن مهمتها الأساسية في تنظيم سوق الشغل وتسيير العرض والطلب، وتشمل طالبي العمل من كل الفئات وأصحاب العمل

باستثناء الإدارة العمومية ال يخضع الشغل فيها لإجراءات أخرى تحت إشراف المديرية العامة للتوظيف العمومي، وهي بهيكلة على النحو الاتي:

- ✓ المديرية العامة؛
- ✓ أكثر من 157 وكالة محلية؛
- ✓ 10 وكالات جهوية.

حسب المادة 03 تكون الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بالعمل[9].

3.1.4 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: تم الشروع في هذا الجهاز منذ السداسي الثاني من سنة 1997، ويغطي نوعين من النشاطات:

- المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة؛
- التكوين لتدعيم إنشاء النشاطات.

كما تقوم الوكالة على ثلاث نقاط أساسية:

- ✓ إدماج نشاطات الشباب في آليات السوق؛
- ✓ تدخل البنوك حسب المناطق الاقتصادية والمالية فيما يخص تقييم الإخطار واتخاذ الإجراءات لتمويل المشاريع؛
- ✓ إعادة تركيز تدخل السلطات العمومية في مهام المساعدة والاستشارة.

2.4 الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية ADS.

1.2.4 التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة LAIG: يتعامل هذا النوع مع الأشخاص الذين بلغوا السن القانون للعمل، وكذا العاطلين عن الشغل، ويتم تشغيلهم في نشاطات ذات منفعة في ورشات البلديات في إطار الشبكة الاجتماعية ضمن نفس شروط التشغيل العادي، يخص المادة الثانوية للتشغيل والاستفادة من الحماية الاجتماعية تحدد الاستفادة من البرنامج بتخصيص واحد من العائلة، حيث يعطي حق الاستفادة من أجر يبلغ قيمته 3000 دج شهريا، ولا يعتبر هذا النوع من التشغيل كمصدر لعمل مأجور بل هو مؤقت وشكل من أشكال التضامن.

2.2.4 الاشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة TUP-Himo: أنشئ هذا الجهاز سنة 1997، يهدف الى المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة **بطالة الشبان والإعانة الاجتماعية لفئات المجتمع المحرومة والضعيفة**، وهو يهدف بالدرجة الأولى الى إنشاء عدد كبير من مناصب شغل مؤقتة، من خلال تنظيم ورشات عمل تخص العناية بشبكات الطرق والري والمحافظة على البيئة والغابات، حيث تكون هذه المناصب عبارة عن نشاطات بسيطة وتتم هذه النشاطات من خلال الاتفاق بين الوزارات المعنية وهي:

- الوزارة المكلفة بالعمل؛
- الوزارة المكلفة بالتنمية العمرانية؛
- الوزارة الداخلية والجماعات المحلية.

وطبق هذا البرنامج خلال مرحلتين[10]:

- ➢ المرحلة الاولى من سنة 1997 الى غاية 2000؛
- ➢ المرحلة الثانية من سنة 2001 الى غاية 2004.

3.2.4 عقود ما قبل التشغيل CPE: يتم تمويله من طرف صندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، وتخص برنامج مكافحة البطالة للشباب الحائزين على شهادة، والذين تفوق أعمارهم 19 سنة، الحائزين على شهادة التعليم العالي، (شهادة البكالوريا +4 سنوات)، إضافة الى المعاهد الوطنية للتكوين والباحث عن منصب شغل لأول مرة، وقيمة الأجور محددة كما يلي:

- الحائزون على شهادة جامعية يتقاضون 6000دج شهريا في العام الأول، و4500دج عند تمديد الفترة لا تتجاوز 6 أشهر؛
- التقنيون الساميون يتقاضون 4500دج شهريا خلال السنة الأولى، و3000 دج شهريا عند تمديد الفترة لا تتجاوز 6 أشهر.

4.2.4 الشغل المأجور بمبادرة محلية تشغيل الشباب ESIL: تمت إقامة الترتيبات المسماة بالبرامج المهنية لإدماج الشباب منذ بداية 1990، وتتمثل في تشغيل الشباب بصورة مؤقتة بواسطة إنشاء مناصب شغل بمبادرة محلية، ترمي هذه الترتيبات الى مساعدة الشباب العاطل عن العمل في اكتساب خبرة مهنية في وحدات الإنتاج او الإدارة لمدة لا تتراوح بين 3 الى 12 شهرا، وتتولى توظيف هؤلاء الشباب الجماعات المحلية، ويسير هذا الجهاز بالتنسيق بين محاولات التنمية الاجتماعية ADS.

5.2.4 وكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM[11]: أنشئت بموجب قرار اللجنة الحكومية ديسمبر 2003، حيث يعتبر القرض المصغر من الآليات التي اتخذتها الدولة لحل مشكلة البطالة فهو بذلك موجه لفئة البطالة، او أولئك الذين يمارسون عملا مؤقت غير مضمون ولكل من يرغب في خلق منصب عمل ذاتي بنفسه، مما يسمح ببحث وتطوير نشاط منتج للسلع والخدمات، لقد كان الانطلاق الرسمي لتنفيذ هذا النوع من التمويل للتشغيل في شهر يوليو 1999، ويتراوح القرض المصغر بين 5000 و350000دج وهو قابل للتسديد على مرحلة تتراوح بين 12 الى 60 سنة.

3.4 أجهزة ترقية الاستثمارات

1.3.4 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI[12]: تعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، هدفها خدمة المستثمرين المحليين والأجانب، وهي تتولى خاصة مهام إعلام ومساعدة المستثمرين في إطار إنجاز مشاريعهم، وكذا تسهيل إتمام الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وإنجاز مشاريعهم.

2.3.4 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA: هو استراتيجية كلية تهدف الى تطور وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري، قامت الدولة بوضع برنامج يختلف عن البرامج السابقة. ويهدف هذا البرنامج المسطر الى للتنمية الفلاحية الى تحسين مردودية القطاع الزراعي، حيث قامت الدولة بوضع عدة آليات تمحورت في برامج تنموية على شكل سياسات دعم وتطوير الإنتاج الزراعي. وهذا يفرض ضرورة الاهتمام بهذا القطاع في إطار كل البرامج التنموية المسطرة[13].

4.4 الصناديق الوطنية.

1.4.4 الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC: أنشئ الصندوق الوطني مؤسسة للضمان الاجتماعي سنة 1994، ولم يشرع في ممارسة نشاطه إلا في سنة 1996 شهر سبتمبر، وذلك بعد التنصيب الفعلي لهياكله المختلفة، يتكون هذا الصندوق الى جانب المديرية العامة الموجودة في العاصمة من مصالح مركزية ومصانع محلية مهيكلة في شكل وكالات جهوية وأخرى محلية[14]، كما ان الغرض منه هو التكفل بالعمال المسرحين من مناصبهم لأسباب اقتصادية يستفيدون من نظام التأمين على البطالة، والأجراء المنتمين الى القطاع الاقتصادي الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية إما في إطار التقليص او إنهاء نشاط المستخدم، إلا أنه يستثنى من مجال الاستفادة الفئات المذكورة لنصوص المواد 3-4-5 من المرسوم التشريعي رقم 94-11.

يتوقف استفادة المشلولين بنظام التأمين على البطالة من الإرادات النقدية او العينية من ضرورة توفرهم على مجموعة من الشروط، منها ما يخص وضعية الأجير اتجاه المؤسسة المستخدمة وهيئات الضمان الاجتماعي قبل عملية تسريح بفترة زمنية محددة، ومنها ما يتعلق بتدابير المحافظة على الشغل التي يفترض عدم استفادة منها، إضافة الى ضرورة وجود اسمه في قائمة العمال الذين هم محل تسريح في إطار التقليص من عدد العمال، او إنهاء نشاط صاحب العمل[15]، المؤشر عليها من قبل مفتش العمل المختص إقليميا حسب نص المادة 06 من المرسوم التشريعي[16] رقم 94-11.

2.4.4 صندوق الزكاة الجزائري: تم إنشاءه في سنة 2003، نشط عن طريق اللجان (المركزية والولائية القاعدية)، بعد ذلك تم إنشاء المديرية الفرعية للزكاة سنة 2005 بموجب مرسوم تنفيذي والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، حيث تنص المادة الثالثة منه على إنشاء مديرية الزكاة التي تكلف بالإشراف على جميع موارد الزكاة، وتوزيعها تحديد طرق صرفها من أهم الصيغ التي يمنحها هذا الصندوق، كما أنه يتكفل بتقديم قرض مصغر يمنح للقادرين على العمل من الجنسين، ويسدد في اجل لا يتعدى أربع سنوات يعرف بالقرض الحسن[17].

5. خصائص أجهزة الشغل

الجدول الموالي يلخص لنا خصائص مختلف هذه الأجهزة:

جدول 1: خصائص أجهزة الشغل

الأجهزة	الجهة الوصية	المهام	الفئات والأشخاص المعنيين	النصوص
الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM، أنشئت عام1990	وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	– ضبط سوق العمل – تنفيذ برامج التشغيل	كل طالبي مناصب الشغل	DAIP 1-CID 2-CIP 3-CFI
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC، أنشئت عام 1994	وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	إدماج العاطلين عن العمل الذين يستفيدون من التأمين على البطالة	– العاطلين من 35_50 سنة المسجلين منذ 6 أشهر على الأقل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل – المستفيدين من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	– مركز البحوث حول التشغيل – مركز إعادة العمل المستقل – مركز التكوين لتغيير النشاط – تمويل إنشاء النشاطات بـ5 مليون دج كحد أقصى
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، أنشئت عام1996	مصالح رئاسة الحكومة + وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	إعانة الشباب العاطل عن العمل على إنشاء الأنشطة	طالبي مناصب شغل سنهم يتراوح بين 19 و35 سنة، مع إمكانية التمديد إلى 40 سنة	مؤسسات مصغرة لا تتجاوز تكاليف إنشائها 10 ملايين دينار
الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية ADS، أنشئت عام1996	مصالح رئاسة الحكومة + وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	– إعانة الفئات المحرومة – تطوير وترقية التشغيل	– الأشخاص بسن 60 سنة فما فوق بدون دخل – الأشخاص غير القادرين على العمل بدون دخل والجامعيين والباحثين لأول مرة عن مناصب عمل	الشبكة الاجتماعية AFS IAIG التنمية الجماعية التضامنية للقرض المصغر برنامج TUP-HiMO الجزائر البيضاء برنامج عقود ما قبل التشغيل CPE مناصب شغل الموسمية ذات المبادرة المحلية ESIL الشبكة الجوارية لوكالة التنمية الاجتماعية

الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل ANGEM، أنشئت عام 2004	وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	تسيير القروض المصغرة	– النساء بالمنازل – الحرف الصغيرة – المستفيدين من الشبكة الاجتماعية – الشباب العاطلين عن العمل	قرض مصغر يتراوح قيمته ما بين 50000-400000 دج
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	وزارة الصناعة والمؤسسات المصغرة والمتوسطة وترقية الاستثمار	تشغيل ونصح ومرافقة المستثمرين	المستثمرين المحليين والأجانب	– الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لاقتناء التجهيزات الضرورية الخاصة بالمشروع سواء في حالة الإنشاء او التوسيع – تخفيض الرسوم الجمركية الى 5% في حالة اقتناء التجهيزات من الخارج
البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	إعادة بناء القطاع الفلاحي وحماية الموارد الطبيعية، واستصلاح الأراضي الفلاحية	المستثمرين المحليين في القطاع الفلاحي	تقديم الدعم المالي وكذا القروض للفلاح عن طريق الهيئات المالية والمتخصصة (بنك الفلاحي والتنمية الريفية)
صندوق الزكاة	وزارة الشؤون الدينية والاوقاف	تفعيل سياسة التكافل الاجتماعي من خلال استراتيجية الصندوق والتي تقوم على فكرة مفادها لا نعطيه ليبقى فقيرا إنما ليصبح مزكيا	– ذوي الاحتياجات الخاصة والقادرين على ممارسة نشاط ما – الأسر الفقيرة وكذا المنتجة وأصحاب الحرف المتخرجون من الجامعات ومراكز التكوين المهني	تقديم مبالغ مالية للفقراء المسجلين لدى الصندوق وجزء من حصيلة الزكاة يخصصه الصندوق للقادرين على العمل (القرض الحسن)

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

6. دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الحد من تفاقم البطالة (دراسة حالة)

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أهم الأجهزة التي تعتمد عليها الدولة في تنظيم سوق العمل لتخفيض من نسبة البطالة، من خلال تمويلها لعدة مشاريع استثمارية في عدة قطاعات.

1.6 ماهية الوكالة: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

استحدثت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 98-231 المؤرخ في 13 يوليو سنة 1998، والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر سنة 2003.[18] وهي "هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتستهدف تشجيع كل الصيغ التي تؤدي الى إنعاش قطاع تشغيل الشباب، انشئت سنة 1996، ولها فروع جهوية وهي تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتابع وزير التشغيل الانشطة العملية للوكالة، ويسيرها مجلس توجيهي ويديرها مدير ومجلس مراقبة".

2.6 مهام وكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

ومن مهام الوكالة حسب المرسوم 96-296 نذكر ما يلي[19]:

- تشجيع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأول؛
- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات، التخفيضات في نسب الفوائد؛
- تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المؤسسات في إطار احترامهم لبنوك دفتر الشروط؛
- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المؤسسات لممارسة نشاطاتهم؛
- تقديم الاستشارات لأصحاب المؤسسات والمتعلقة بالتسيير المالي وتعبئة القروض؛
- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المؤسسات وإنجازها واستغلالها؛
- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات، وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المؤسسات لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم ويسير الوكالة مجلس توجيه ويديرها مدير ومجلس مراقبة.

3.6 شروط التأهيل في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

حتى توافق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على تمويل مشروع معين يجب توفر عدة شروط في صاحب المشروع(المسير) تتمثل فيما يلي:

- **السن:** أن يتراوح سن الشاب من 19 الى 35 سنة بالنسبة للمسير، ويمكن تمديده الى سن 40 سنة إذا تعهد بخلق 3 مناصب شغل دائمة؛
- **المؤهل المهني:** ان يكون الشاب ذو مؤهلات مهنية لها علاقة مع المشروع؛
- **صفة البطالة:** أن يكون المسير أو الشركاء بدون عمل؛
- **رصد المساهمة الشخصية:** أن يقدم مساهمة مالية شخصية بمستوى يطابق الحد الأدنى المحدد حسب قيمة المشروع؛
- **التسجيل لدى الوكالة المحلية للتشغيل:** يجب أن يكون الشاب المسير وشركائه مسجل لدى الوكالة المحلية للتشغيل (حامل لبطاقة طالب العمل).

4.6 الإصلاحات والتدابير التي مست الوكالة كتحفيزات لإقبال الشباب:

اتخذت الوكالة منذ سنة 2007 الى غاية سنة 2018 سلسلة من الاصلاحات التي مست الجانب التنظيمي والتسيير بهدف ضمان السرعة في عمل الجهاز، وكتحفيز ومرافقة الشباب أصحاب المشاريع في إنشاء مؤسساتهم المصغرة، وذلك عن طريق[20]:

- ✓ إعادة تنظيم الوكالة بتجهيزها لهيكلة تتماشى مع التسيير اللامركزي، حيث بدأت عملية تفويض المسؤوليات من المستوى المركزي إلى الهيئات المحلية عن طريق تجهيز الفروع بمخطط تنظيمي يحدد بوضوح المهام والمسؤوليات؛
- ✓ تخفيض نسبة المساهمة لصاحب المشروع من 10% الى 2% ومن 5% الى 1%؛
- ✓ رفع نسبة القروض بدون فائدة، وتمديد مدة الإعفاء من التسديدات البنكية من سنة الى 3 سنوت؛
- ✓ استحداث مكاتب للاتصال والإصغاء الاجتماعي على مستوى المديريات الجهوية والولائية للوكالة، من اجل التكفل بانشغالات الشباب واستقبالهم في ظروف جيدة، وتزويدهم بمعلومات الكافية، والعمل على المرافقة الميدانية للشباب أصحاب المشاريع؛
- ✓ تمويل إنشاء المؤسسات المصغرة من طرف البنك الوطني الجزائري، حيث يسعى هذا الأخير بالتشاور مع الوكالة في إيجاد طرق ووسائل تهدف إلى تحقيق نجاح هذه الأجهزة مع رفع العوائق ووضع خريطة للنشاطات الواجب تمويلها؛
- ✓ جاء في قانون المالية لسنة 2010 بتعديلات لصالح الشباب منشئ المؤسسات المصغرة فيما يتعلق بالامتيازات الجبائي، فقد تم تمديد فترة الإعفاء بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية بسنتين عندما يتعهد الشاب صاحب المشروع بخلق ثلاثة مناصب شغل على الأقل لمدة غير محدودة وعليه تمتد فترة

الإعفاء في هذه الحالة إلى خمسة سنوات عند ممارسة النشاط في منطقة عادية وإلى ثماني سنوات في المنطقة الواجب ترقيتها؛

- ✓ فتح أرضية التسجيل عن بعد www.ansej.org.dz تسمح للشباب بالتسجيل ومتابعة ملفاتهم، وذلك للتسهيل وتوفير الجهد وتخفيف إجراءات التسجيل.

5.6 نشاطات وكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حتى سنة 2016:

الجدول التالي يبين توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاع النشاط:

الجدول 2: توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط [من 1997 إلى 2016/12/31]

قطاع النشاط	عدد المؤسسات الممولة	النسبة %	عدد مناصب الشغل	قيمة الاستثمار (مليون دج)
الخدمات	105754	28,7	245959	338511,31
نقل البضائع	56530	15,4	96237	145557,15
الزراعة	53488	14,5	126478	193249.46
البناء والاشغال العمومية	32284	11,6	94457	127727,7
الصناعة	24547	6,7	71442	111185,15
نقل المسافرين	18985	5,2	43679	46624,69
نقل المواد المجمدة	13385	3,6	24132	33760.56
المهن الحرة	9456	2,6	21330	22214,71
اعمال الصيانة	9359	2,5	21474	23650,77
الصيد البحري	1127	0,3	5536	7467,97
hydraulique	554	0,1	2020	3190,80
المجموع	367980	100	878264	1156666,45

Source : Ministère de l'industrie, de le pme et de la promotion de l'investissement, bulletins d'information statistique de la pme, n°:30.

جدول 3: تطور المشاريع الممولة وعدد مناصب الشغل المستحدثة من الوكالة [من 1997 إلى 2016/12/31]

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد المشاريع	69	7210	14725	10359	7279	7087	5664	6691	10549	8645
عدد المناصب	386	23735	39260	28735	20152	19631	14771	19077	30376	24500

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المشاريع	8102	10634	20848	22641	42832	65812	43039	40856	23676	11262
عدد المناصب	22685	31418	57812	60132	92682	129203	96233	93140	51570	22766

من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).
- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

منذ انطلاق نشاطات الدعم والتوجيه للوكالة اعتبارا من أواسط سنة 1997 وحتى نهاية سنة 2016 تلقت الوكالة حوالي 367 ألف مشروع، يتوقع أن تستقطب أكثر من 878 ألف وظيفة، وقد سلمت خلال نفس الفترة أكثر من 213 ألف شهادة تأهيل لأصحاب المؤسسات المصغرة، ووافقت البنوك على تمويل حوالي 78 ألف مشروع، بغلاف مالي قدره 79 مليار دينار ضمن تقديرات لمخصصات استثمارية تصل إلى 121 مليار دينار بمناصب شغل تفوق 120 ألف منصب عمل، وبلغت الجهود الفعلية للاستثمارات المنجزة حوالي 63 مليار دينار جزائري خلال الفترة 2009/2001، وعدد المشاريع الممولة 38 ألف مشروع مصغر ومناصب شغل فعلية بلغت 107 ألف منصب شغل[21].

6.6 المعوقات والعراقيل التي تواجه الوكالة:

- تجاوزات بعض مديري فروع الوكالات الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والمتمثلة في اصدار أوامر بالموافقة على تمويل عمليات شراء عتاد يخص بعض المشاريع دون احترام الإجراءات القانونية التي تخضع لها عمليات معالجة الملفات، زيادة على الشكاوى وبلاغات التي وصلت الى وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي حول تورط بعض مديري الوكالات في الرشوة والمحسوبية وتزوير الملفات، الأمر الذي دفع بوزارة التشغيل الى إرسال لجان وزارية للتحقيق في الامر؛
- عدم قدرة الشباب على دفع المساهمة الشخصية في المشروع والتي كانت تقدر بـ 5% الى 10%، وفي إطار التدابير الجديدة أصبحت تقدر بـ 1% الى 2%. مما عطل من عملية انطلاق المشاريع؛
- عدم تسديد الشباب أصحاب المشاريع لأقساط الديون في الآجال المحددة قانونا، حيث صرح المدير العام للوكالة انه منذ سنة 1996 الى الان، ان حوالي 3 الاف مستفيد او يزيدون قليلا قد عجزوا عن تسديد قروضهم المستحقة لدى البنوك وخزينة الدولة؛
- افلاس العديد من المؤسسات المدعمة من طرف الوكالة سبب عجزا ماليا لتمويل مشاريع جديدة، فمنذ 1996 فإن 3781 مؤسسة صغيرة مستحدثة توقفت عن النشاط لأسباب مختلفة، وهي تمثل نسبة 6,2% من العدد الإجمالي للقروض الممنوحة؛
- تحويل فئة من القروض الممنوحة الى غير الوجهة المقرر لها، مما دفع بالوكالة الى تحويل أصحاب تلك القروض للعدالة؛
- بالإضافة الى ما سبق البنوك فإن البنوك التي تساهم في تمويل هذه المشاريع تتماطل في منحها للتمويل اللازم، زيادة على طلب الضمانات ذات قيمة تفوق استطاعة أصحاب المشاريع؛
- محدودية المؤسسات التي توفر العتاد في مختلف الميادين والتخصصات، مما يؤخر في انطلاق او إلغاء بعض المشاريع، كما حدث في قطاع الفلاحة حيث عجز العشرات من المستفيدين الحصول على عتادهم وهو ما جعل الوكالة تفكر في توقيف هذا النوع من المشاريع الى حين تخف فيه الأزمة.

7. خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية استعراض أهم أجهزة الوساطة في سوق العمل التي انتهجتها الجزائر لإنشاء ودعم المشاريع من جهة، وكآلية للتخفيف من حدة البطالة من جهة أخرى، مع تسليط الضوء على الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كأحد هذه الأجهزة، وقد توصلنا الى النتائج التالية:

1.7 نتائج متعلقة بالجزء النظري:

- معدلات البطالة في الجزائر تبقى عند مستويات مرتفعة وخاصة بين فئة الشباب وفئة حاملي الشهادات الجامعية، مما أدى الى انتشار بعض الظواهر الأخرى وفي مقدمتها التشغيل غير الرسمي والهجرة، وكل هذا يشير الى خطورة الوضع باعتبار ان كل هذه الظواهر هي وجه أخر للبطالة؛
- فيما يخص أجهزة الوساطة التي وضعتها الحكومة للتخفيف من حدة البطالة، والتي تنقسم الى مجموعتين: المجموعة الأولى والتي تتكفل باستحداث مناصب الشغل، فإن ما يميزها انها في الغالب تكون مؤقتة وغير مستقرة أي في شكل عقود لأجل منته، وبالتالي بمجرد انتهاء عقد العمل يعود العامل الى حالة البطالة التي كان فيها. أما المجموعة الثانية، والذي يتعلق بإنشاء

المؤسسات فإن هذا النوع يصادف الكثير من العوائق كطول الإجراءات خاصة فيما يتعلق بمنح القروض، مما يجعل انشاء المؤسسة يأخذ فترة طويلة؛

- مازالت مؤسسات الوساطة لم تتمكن من التحكم في سوق العمل بالشكل المطلوب، حيث لا تزال تسير بنفس الهياكل القديمة بالنسبة للموارد المالية والبشرية.

2.7 نتائج متعلقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الجزء التطبيقي:

- من الملاحظ ان قطاع الخدمات يستحوذ على أكبر حجم من التمويل، لذا يتوجب الاستثمار في القطاعات الأخرى وخاصة قطاع الصناعة باعتباره قطاع منتج يولد قيمة مضافة؛
- من معوقات التي تواجه وكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تراجع تحصيل أقساط ديون الشباب وذلك راجع لعدة أسباب، مما سيؤثر تأثيرا سلبيا على نسبة خلق التوازن المالي للوكالة، فعوض أن تساهم الوكالة في تقليص نسبة البطالة انتجت بطالين مدانين للوكالة ولمؤسسات مالية؛
- رغم العراقيل التي تواجهها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلا أنها ساهمت بشكل كبير في مجال إنشاء مناصب العمل.

8. قائمة المراجع:

- بن فايزة نوال، إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990.2005 -حالة الوكالة الوطنية للتشغيل-، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009.
- الحبيب بن باي، بن كاملة محمد بن عبد العزيز، التشغيل في الجزائر: مدخل لتطوير وعصرنة البرامج والآليات لتفعيل التنمية-عرض نتائج الفترة 2006-2010، ملتقى حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر بسكرة، أبريل 2011.
- شكوري محمد، شيبي عبد الرحيم، البطالة في الجزائر: مقاربة تحليلية واقتصادية، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، جامعة القاهرة، مصر، 17-18 مارس 2008.
- عبد الله قادية، الإطار القانوني لدعم التشغيل في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الاجتماعي، جامعة وهران، كلية الحقوق، سنة 2011.
- علي حمدي، تنظيم وتطوير أسواق العمل، ورقة عمل مقدمة من منظمة العمل العربية، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، 2008.
- محمد دحماني أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر "محاولة تحليل"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تلمسان، 2013/2012.
- المرسوم التشريعي رقم 94-11، المؤرخ في 15 ذي الحجة عام 1414 الموافق لـ 26 ماي سنة 1994، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34.
- المرسوم التنفيذي 96-296 بتاريخ 1996/09/08 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الاساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، 1996.
- المرسوم التنفيذي رقم 08-126، يتعلق بجهاز المساعدة على الادماج المهني، مؤرخ في 13 ربيع الثاني عام 1429 الموافق لـ 19 ابريل سنة 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 22، 2008.
- نشرة إعلامية للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، رقم 05، 2008، ص 4. https://ansej.dz
- Conseil national économique et social, évaluation des dispositifs d'emploi, rapport commission relation de travail, Alger 2002.

- Ministère de l'industrie, de la pme et de la promotion de l'investissement, bulletins d'information statistique de la pme, n°:30,2017.
- Ouardia Anseur, usages et besoins en information des agriculteurs en Algérie, Thèse de doctorat en sciences de l'information et de la communication, Université Lumière Lyon, Octobre 2009. http://theses.univ-lyon2.fr/documents/getpart.php?id=lyon2.2009.anseur_o&part=157849

9. الهوامش:

[1] - شكوري محمد، شيبي عبد الرحيم، البطالة في الجزائر: مقاربة تحليلية واقتصادية، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، جامعة القاهرة، مصر، 17-18 مارس 2008، ص 12.

[2] - شكوري محمد، شيبي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 12.

[3] - شكوري محمد، شيبي عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 17.

[4] - علي حمدي، تنظيم وتطوير أسواق العمل، ورقة عمل مقدمة من منظمة العمل العربية، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، 2008، ص 11.

[5] - Conseil national économique et social, évaluation des dispositifs d'emploi, rapport commission relation de travail, Alger 2002,p 45.

[6] - محمد دحماني أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر "محاولة تحليل"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تلمسان، 2013/2012، ص 221.

[7] - المرسوم التنفيذي رقم 08-126، يتعلق بجهاز المساعدة على الادماج المهني، مؤرخ في 13 ربيع الثاني عام 1429 الموافق لـ 19 ابريل سنة 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 22، 2008، ص 20.

[8] - محمد دحماني أدريوش، مرجع سابق، ص221.

[9] - الحبيب بن باي، بن كاملة محمد بن عبد العزيز، التشغيل في الجزائر: مدخل لتطوير وعصرنة البرامج والآليات لتفعيل التنمية-عرض نتائج الفترة 2006-2010، ملتقى حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر بسكرة، أبريل 2011، ص146.

[10] - بن فايزة نوال، إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005 -حالة الوكالة الوطنية للتشغيل-، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص 77.

[11] - الموقع الالكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.ANGEM.dz.(تم الاطلاع عليه يوم 2019/01/03)

[12] - محمد دحماني أدريوش، مرجع سابق، ص 225.

[13] - Ouardia Anseur, usages et besoins en information des agriculteurs en Algérie, Thèse de doctorat en sciences de l'information et de la communication, Université Lumière Lyon, Octobre 2009. http://theses.univ-lyon2.fr/documents/getpart.php?id=lyon2.2009.anseur_o&part=157849 (consulté le 09/01/2019).

[14] - عبد الله قادية، الإطار القانوني لدعم التشغيل في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الاجتماعي، جامعة وهران، كلية الحقوق، سنة 2011، ص 219.

[15] - عبد الله قادية، مرجع سابق، ص 220.

[16] - المرسوم التشريعي رقم 94-11، المؤرخ في 15 ذي الحجة عام 1414 الموافق لـ 26 ماي سنة 1994، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، ص 13.

[17] - محمد دحماني أدريوش، مرجع سابق، ص 228.

[18] - الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب، جانفي 2004، ص 29.

[19] - المرسوم التنفيذي 96-296 بتاريخ 1996/09/08 المتضمن انشاء ANSEJ وتحديد قانونها الاساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، 1996، ص 13،12.

[20] - نشرة إعلامية للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، رقم 05 2008، ص 4، https://ansej.dz (تم الاطلاع يوم 2019/01/29).

[21] - Ministère de l'industrie, de la pme et de la promotion de l'investissement, bulletins d'information statistique de la pme, n°:30.